**تنمية الريف اللبناني بين عون والراحلين شيحا والحريري**

[**علي مزيد**](http://assafir.com/ViewAuthor.aspx?AuthorID=8591&ArticleID=519212)

نشر هذا المقال في جريدة السفير بتاريخ [**2016-12-03**](http://assafir.com/TodayEdition.aspx?EditionDate=12/3/2016&Ref=Article) على الصفحة رقم 11 – قضايا وآراء

في خطابه للبنانيين عشية عيد الاستقلال، خصّص رئيس الجمهورية المنتخب الجنرال ميشال عون فقرة للحديث عن تنمية المناطق اللبنانية الطرفية حيث قال: «لنا إخوة مواطنون يقطنون في المناطق الحدودية، من الشمال إلى الجنوب، ويشكلون الدرع الأولى لحماية لبنان. علينا أن نوليهم اهتماماً خاصاً، لتنمية بلداتهم وقراهم، فنطوّر أريافنا، ونعزِّز ارتباط سكانها بالدولة، ما يشدّ أيضاً أواصر الوحدة الوطنية، ويحدّ من هجرة الأرض». وربط الرئيس عون في خطابه ما بين الفقر والمخاطر الأمنية والاضطرابات الاجتماعية، فقال: «إنّ المجتمع العائش في العوز والحاجة معرّض للتجارب القاسية وما ينتج منها من خلل أمني واضطراب اجتماعي. وشدّد أيضاً على التوازن ما بين ثنائية ريف ـ مدينة «الوطن لا يحيا فقط بمدنه وضواحيه المكتظّة، بل بانتشار سكاني متوازن على مختلف أراضيه».
لكن السؤال الأهم، هو كيف سيُتَرجم هذا الخطاب الواعي بأهمية التنمية الريفية، وهل هو خطاب مستند إلى خطة علمية؟ من المبكر الإجابة عن هذا السؤال، فالأمر مُناط بتشكيل الحكومة، وبمن ستُسند إليه وزارات الزراعة والداخلية والبلديات والبيئة، والصلاحيات التي ستُعطى لها، وما ستخصصه الحكومة من موازنتها لهذا القطاع الحيوي باعتراف رئيس الجمهورية والمختصين.
**شيحا: لبنان هو شارع المصارف**
لم تشهد عهود ما قبل الطائف ولا ما بعده اهتماماً خاصاً بقطاع الزراعة والتنمية الريفية، باستثناء فتح الطرق وتعبيدها ومد خطوط الكهرباء خلال المرحلة الشهابية. لا يجد المرء تجارب مشجعة أبداً. السبب الرئيسي لتهميش الدولة المتوارث لقطاع الزراعة والتنمية الريفية، يعود إلى الأفكار التي تأسّس عليها لبنان. فميشال شيحا الذي يُنظر إليه عادة على أنه الأب الروحي للدستور وللصيغة اللبنانيين، لم يكف يوماً عن السخرية من العمل الإنتاجي وخاصة الزراعة، فيقول إن «شعب الأرياف بدون مستقبل»، بينما تنحصر الثروة في «ما يجسده رجال مبدعون مليئون بالخبرة والجرأة، يعالجون قضايا اقتصادية ومالية ذات طابع دولي».
يقول عالم الاجتماع اللبناني ألبر داغر: «تبدو كتابات شيحا كما لو أنها تنطلق من مسلمة، هي عدم وجود مزارعين وعدم وجود عالم ريفي ينبغي أخذه في الاعتبار. وبالنسبة له، لبنان هو بيروت وبضعة شوارع وأحياء منها يقطنها مصرفيون وتجار». (أزمة بناء الدولة في لبنان، دار الطليعة، بيروت، 2012، ص 129). بهذه الخلفية ألهم شيحا العهود الرئاسية كافة، من الاستقلال وحتى نشوب الحرب الأهلية. وكنموذج لطريقة تعامل الرؤساء مع المزارعين نذكر حادثة شهدها داغر بنفسه في عهد الرئيس الحلو حيث يقول: «كنّا أطفالاً تسللنا إلى واحدة من مجموعة حافلات أقلت أهل منطقتنا أواخر الستينيات للقاء الرئيس شارل حلو بصفته رئيساً، ليطرحوا عليه ظلامتهم وأوضاعهم الصعبة كمزارعين ومنتجي تفاح (...) رفض الرجل مقابلتهم. وعادوا أدراجهم مطأطئي الرؤوس مهانين. وفيما استمر هو غاشياً طوال سنوات حكمه، امتلأت الطرق التي شُقت بأموال «القوانين - البرامج» الشهابية، بهؤلاء وعائلاتهم، وأتاحت انتقالهم جماعات وأفراداً من الريف إلى المدينة، وقسم منهم إلى المهجر» (المرجع نفسه).
وإهمال الأرياف والزراعة بالأمس كما اليوم، لم يكن يستهدف منطقة أو طائفة دون أخرى، وإن كانت المعاناة تتفاوت نسبياً بحكم تركّز الزراعة في الأطراف، فما كان ولا زال يعانيه مزارعو التبغ في الجنوب عانى ويعاني مثله مزارعو الكرمة والمشمش في البقاع، والحمضيات والزيتون في الشمال، والتفاح في جبل لبنان.
**بيروت «موناكو» الشرق**
أما بعد الطائف فحدّث ولا حرج عن تهميش للزراعة والريف الذي بلغ أقصاه مع صعود نجم الحريرية السياسية التي سارت على خطى ميشيل شيحا، ولكن بشكل أكثر فظاظة. فالرئيس الراحل رفيق الحريري اختصر إعادة الإعمار بشركة «سوليدير»، وببناء كيلومترات قليلة، جاعلاً من عاصمة الوطن «موناكو مصغّرة» أو «دالاس مشوّهة»، مُهملاً ليس الريف فحسب، بل ضواحي العاصمة نفسها أيضاً، فضلاً عن سائر المدن اللبنانية. وهو أراد إعادة بناء ما دمّرته الحرب بعقلية مقاول كبير يختصر فكرة النجاح بالتفوق الفردي لا الجماعي. لذلك ليس من المستغرب اليوم أن تكون وزارة الزراعة غير مرغوب فيها من الحريريين ومن سائر الأحزاب، وأن يصيب الكساد مواسم المزارعين، وأن يعمّ التلوث أبرز مصادر ري سهل البقاع وأراضي الجنوب اللبناني وسهل عكار. فمجاري الأنهار اللبنانية كافة استحالت مجارير كبيرة. وذلك لأنَّ الدولة، وخاصة ما بعد الطائف، لم يعنها تأمين طرق الري السليمة، ولا تلويث الأنهار المصدر الرئيسي للري، فأهملت باستمرار إيجاد أي مخطط لشبكات الصرف الصحي ولمحطات التكرير، فتمّ تحويلها إلى الأنهار.
اليوم لم يعد الأمر يتعلق بالنظرة الى فلسفة ميشيل شيحا ومناداته بمبدأ «دولة الحد الأدنى»، ولا بتأثره بأفكار المفكر النمساوي فردريك فون هايك عن رفض تدخّل الدولة في الاقتصاد، ولا بنيوليبرالية الرئيس رفيق الحريري، بل بالأمن الغذائي والصحي للمواطن اللبناني، فأحدث الدراسات تشير إلى استخدامات عشوائية للأسمدة الكيميائية، وأنَّ مياه أكثر الأنهار اللبنانية وخاصة أهمها، الليطاني، لم تعد صالحة لري المزروعات، التي لا زالت تُسقى منه ومن غيره، ثمَّ تُقدَّم هذه المنتجات الزراعية في مطاعم بيروت وجونية الفاخرة، وعلى موائد رجال السياسة والاقتصاد ومشاهير البلاد.
**الأمن الغذائي والبيئي للبنان**
إنَّ قضايا تنمية الريف ودعم الزراعة اللبنانية ومكافحة «تلوث البيئة ومصادر الري» أصبحت هي السيادية في بلاد الأرز. ولم يعد الاهتمام بالمناطق الحدودية ملحًّا من أجل إنقاذ أهلها من التطرف أو لحماية المدينة من النزوح فحسب، بل لأنها تشكّل خطوط الدفاع الأولى عن قلب الوطن، وعن أمنه القومي العسكري والغذائي والصحي والبيئي. فالإنسان يُقتل بالسلاح ويُقتل أيضاً بالتجويع والتفقير والتهميش، ويقتل أيضاً بتلوث هوائه ومياهه ومأكولاته. والسرطان الذي تسببه الملوثات الصناعية في أنهارنا وبحرنا وسمائنا، لن ينجو منه سكان المركز مهما كبُرت ثرواتهم، ولا أهل الحكم والسياسة مهما قويت سلطتهم. فكل اللبنانيين سواء أمام تحدّي مخاطر التلوث المتسرب خفيةً إلى منتجاتنا الزراعية كافة.
أخيراً، إنّ المجتمعات والدول المتحضرة تدعم المناطق الريفية والجبلية، وهي ممتنة لها ولصمود ساكنيها في وجه قسوة الطبيعة ولما تقدمه للسوق من منتجات نظيفة بعيدة عن تلوث المدينة. وتُجمع فيها التبرعات لسكان القرى النائية دعماً لتمسكهم بالأرض ورعايتهم لثرواتها الحيوانية والغابية التي هي سر الحياة الصحية. يتخذ كانتون «أوري» الواقع في قلب سويسرا وجه ثور شعاراً رسمياً له، وذلك كدلالةٍ على مدى أهمية الثروة الحيوانية والطبيعية. أفلا يكون شعار الأرزة، وما تقدم في خطاب الاستقلال وما يعانيه الوطن من آفات بيئية وصحية واجتماعية وأمنية، دافعاً لأهل الحكم لجعل تنمية الريف والزراعة والبيئة ومكافحة التلوّث من أولويات هذا العهد؟